

# الاقتصاد الإسلامي

## والاقتصاديات الوضعية السائدة

### دراسة مقارنة

د. محمد شوقي الفنجري

تمهيد :

محاولة الكشف عن الاقتصاد الاسلامي في دراسة مقارنة ، هي في نظرنا دراسة ضرورية وأساسية وذلك من عدة أوجه أهمها :

١ - الاحاطة الشاملة بماهية الاقتصاد الاسلامي واستظهار أهم خصائصه •

٢ - الوقوف على حكم الاسلام بالنسبة للمذاهب والنظم الاقتصادية السائدة •

٣ - الوقوف مقلما على رأي الاسلام بالنسبة لمختلف المسائل والمشكلات الاقتصادية المعاصرة •

ومن خلال هذه الدراسة المقارنة ، نستطيع أن ندرك بحق روعة الاقتصاد الاسلامي ، وأن نستشعر بعمق قيمته الكبرى ومدى حاجتنا الملحة بل حاجة العالم أجمع في الالتزام به •

وفي رأينا أنه يمكن رد الاقتصاد الاسلامي وسياسته المتميزة الى ثلاثة أركان أو خصائص رئيسية ، تعالج كل منها في مطلب مستقل على الوجه الآتي :

المطلب الأول : الجمع بين الثبات والتطور ، أو خاصة المذهب والنظام .

المطلب الثاني : الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة ، أو خاصة التوفيق والموازنة بين المصالح المتضاربة .

المطلب الثالث : الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية ، أو خاصة الاحساس بالله تعالى ومراقبته في كل نشاط اقتصادي .

## المطلب الأول

الجمع بين الثبات والتطور .

أو

خاصة المذهب والنظام

الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد « الهى » من حيث أصوله « ووضعي » من حيث تطبيقه - ومؤدى ذلك أنه « اقتصاد ثابت » ، وهو في نفس الوقت « اقتصاد متطور » .

( ١ ) فهو اقتصاد ثابت : وذلك من حيث أصوله الاقتصادية التي وردت في نصوص القرآن والسنة ، مما سبق بيانه بمقالنا السابق بمجلة الدارة ( ١ ) . فهذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية الاسلامية غير قابلة للتغيير أو التبدل ، وينضغ لها المسلمون في كل زمان ومكان ، بغض النظر عن تطور المجتمع من حيث تقدمه أو تخلفه ، وبغض النظر عن أدوات وأشكال الانتاج السائدة في المجتمع ، وهو ما عبرت عنه بالاصطلاح ( المذهب الاقتصادي الاسلامي ) ( ٢ ) .

( ب ) وهو اقتصاد متطور : وذلك من حيث تفاصيل تطبيق هذه الأصول بما يتلاءم وظروف الزمان والمكان . ومن ثم تتعدد أو تختلف التطبيقات الاقتصادية الاسلامية باختلاف المجتمعات ، وهو ما عبرت عنه باصطلاح ( النظام أو النظم الاقتصادية الاسلامية ) .

ونخلص من ذلك الى ثلاث حقائق رئيسية :

١ - الاقتصاد الاسلامي هو : اقتصاد « الهى » من حيث المذهب « ووضعي » من حيث النظام .

٢ - المذهب الاقتصادي الاسلامي . صالح لكل زمان ومكان .  
فلا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة .

٣ - النظام الاقتصادي الاسلامي . يختلف باختلاف الزمان والمكان .  
فلا يقتصر على صورة تطبيقية معينة .

ونوضح ماتقدم باختصار فيما يلي :

**اولا : الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد « الهي »**

**من حيث المذهب او الايديولوجية « ووضعي » من حيث  
النظام او التطبيق**

فالأصول او المبادئ الاقتصادية الاسلامية والتي عبر عنها باصطلاح  
« المذهب الاقتصادي الاسلامي » . انما يستدل عليها مباشرة من نصوص  
القرآن والسنة . كسبداً لقرار الملكية الخاصة وحمايتها الى اقصى الحدود  
من واقع آيات واحاديث الملكية والميراث وحد السرقة . وسبداً ضمان حد  
الكفاية لا الكفاف لكل مواطن من واقع آيات واحاديث الزكاة التي تمثل  
في الاسلام مؤسسه الضمان الاجتماعي بالتعبير الحديث . وسبداً حفظ  
التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع من قوله تعالى ( كي لا يكون دولة  
بين الأغنياء منكم ) (٣) وقول الرسول عليه الصلاة والسلام ( تؤخذ من  
أغنيائهم فتد على فقرائهم ) (٤) .

وقد جاءت نصوص القرآن والسنة في المجال الاقتصادي محدودة  
وعامة . ومن ثم فقد استلزم الاسلام الاجتهاد في اعمالها وملاءمة تطبيقها  
باختلاف ظروف الزمان والمكان . وهو ما عبرنا عنه باصطلاح « النظام  
او النظم الاقتصادية الاسلامية » . كاجتهاد سيدنا عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه باعتبار الأراضي المفتوحة بالشام والعراق في حكم « الملكية  
الجماعية » ورفضه اعتبارها في حكم الغنينة توزع على الفاتحين . وذلك  
على أساس أن النص القرآني بشأن الغنينة لا يطبق الا بالنسبة للأموال  
المنقولة وليس بالنسبة للأموال العقارية التي هي حق المجتمع والأجيال  
السابقة (٥) . وكاجتهاد العالم الاسلامي ابن حزم من حيث اعتبار الأرض  
لمن يزرعها وأن خير الأرض لا يكون الا للعاملين عليها أو المشتركين في  
غنتها وحرسها بالمزارعة . بحيث لا يجوز عنده كراء الأرض أو تأجيرها على  
خلاف ما ذهب اليه ويقرره جمهور الفقهاء بشأن جواز التأجير . مفسرين

الحديث النبوي بهذا الخصوص ( من كان له أرض فليزرعها أو ليمنحها  
أخاه ولا يكرها ) بأنه تشريع خاص وضع لظروف معينة وليس بتشريع  
عام يسري في جميع الأصول (٦) وكاجتهاد الامام ابن حزم وشيخ الاسلام  
ابن تيمية في كيفية تطبيق المبدأ الاقتصادي الاسلامي بشأن ضمان حد  
الكفاية لكل مواطن (٧) .

وجدير بالذكر أن الاجتهادات أو التطبيقات الاقتصادية الاسلامية  
في صورة أنظمة أو نظريات اقتصادية اسلامية . وان كانت « وضعية »  
باعتبار جهود الأئمة في استنباطها أو استقرائها . الا أن مرجعها ومصدرها  
هو الله تعالى . فعمل الباحث في الاقتصاد الاسلامي على نحو ما أوضحناه  
بمقالنا السابق بمجلة الدارة هو تطبيقي لا انشائي . ذلك لأنه لا ينشئ  
ولا يثبت حكما من عنده . وانما هو يظهر ويكشف حكم الله في المسألة  
المطروحة . وذلك حسب شأنه واعتقاده .

وانه لما كانت حياة كل مذهب . هي في تطبيقاته . فقد حث الاسلام  
على الاجتهاد وكافأ عليه . حتى جعل للمجتهد أجرين ان أصاب وأجر ان  
أخطأ وهو أجر اجتهاده . بل لقد ذهب الاسلام أكثر من ذلك . فاعتبر  
الاجتهاد هو مصدره الثاني بعد القرآن والسنة . ولأنك ان أكبر ضربة  
وجهها المسلمون أنفسهم الى الاسلام . هو قفل باب الاجتهاد منذ أواخر القرن  
الرابع الهجري . فمئذ ذلك العين توقفت الدراسات الشرعية وتجمدت  
التطبيقات الاسلامية عند مرحلة تاريخية معينة . ومن ثم كان الادعاء  
الظالم بأن الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد بدائي لا يتناسب والقرن العشرين .  
والغيب مرجعه الى قصورنا عن الاجتهاد في اعمال المبادئ والأصول الاقتصادية  
التي وردت بنصوص القرآن والسنة بما يتواءم وظروف كل زمان  
ومكان (٨) .

حقا قد لا توفق بعض الاجتهادات الشرعية . فلا يكون سبيل ابطالها  
التنديد بقائلها أو تجريدهم . وانما مقارعتها بالعجة من ذات نصوص  
القرآن والسنة واظهار فسادها بالطرق الشرعية المقررة من قياس  
واستحسان واستصلاح واستصحاب . ويظل المعول عليه دائما هو ما تتبناه  
السلطة الشرعية في البلاد . وهو ما يتعين أن تنضافر كافة الجهود لتأييده ان  
كان صحيحا وتصويبه ان كان فاسدا .

## ثانيا : المذهب الاقتصادي الاسلامي ، صالح لكل زمان ومكان ، ولا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة

فالمذهب الاقتصادي الاسلامي بأصوله وسياسته الالهية . صالح لكل زمان ومكان . ولا يعني ذلك كما ادعى البعض أن الاقتصاد الاسلامي يجمد النشاط الاقتصادي عند مرحلة تاريخية معينة . هي المرحلة الاقتصادية البدائية التي ظهر فيها منذ أربعة عشر قرنا . بحيث لا يصلح لعصر اليوم عصر الفناء والذرة . كما لا يعني كما ادعى البعض الآخر ، أن يضع قيودا على العقل تعدد من حركته . ذلك كله منصف . متى لاحظنا أمرين أساسيين :

**أولها :** ان هذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية الاسلامية . قليلة ومحدودة وجاءت عامة وكلية لا تتعرض للتفاصيل . وقد قررهما الاسلام كغائم الأديان لتكون دليل الانسانية للحركة المتطورة نحو أهدافها . فهي ليست الا نورا يستضيء به العقل عند تفكيره . وليست في النهاية الا معالم وخطوطا عريضة تصل بالفرد والمجتمع الى سعادة الدنيا والآخرة .

**ثانيها :** ان هذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية الاسلامية . لا تتعلق الا بالعاجات الأساسية اللازمة لكل فرد أو مجتمع . بغض النظر عن درجة تطورهم أو مدى النشاط الاقتصادي أو نوعية أدوات ووسائل الانتاج .

وعليه فان المذهب الاقتصادي الاسلامي لا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة أو أشكال بذاتها للانتاج . وتعتبر هذه النقطة في نظر بعض الباحثين في الاقتصاد الاسلامي كالأسنان المرحوم الدكتور عبد الله العربي وفضيلة الأستاذ محمد باقر الصدر هي أحد مراكز الاختلاف الرئيسية بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الماركسي . إذ يقرر الاقتصاد الماركسي الصلة العنينة بين تطوير أدوات الانتاج والحياة الاجتماعية ، مدعيا أنه من المستحيل أن يحتفظ مذهب اقتصادي بوجوده على مر الزمن أو أمر يصلح للحياة الانسانية في مراحل متعددة . ولقد نددى الواقع الاسلامي الذي عاشته الانسانية في عهدها المجيد منطق الماركسية التاريخي وحساباتها المادية . إذ لم يكن هذا الواقع الانقلابي الذي خلق أمه وعدل من سبر التاريخ ولبد أسلوب جديد في الانتاج أو تغير في أشكاله وقواه . ( ٩ )

### ثالثا : النظام الاقتصادي الاسلامي ، يختلف باختلاف الزمان والمكان ، ولا يقتصر على صورة تطبيقية معينة

فليس في الاقتصاد الاسلامي نظام معين يلتزم به كل مجتمع اسلامي . بل بالعكس ينبغي أن تعتمد التطبيقات الاقتصادية الاسلامية بحسب ظروف كل مجتمع ، وذلك في اطار مبادئ وسياسة الاسلام الاقتصادية .

ومن هنا ندرك خطأ الكثيرين حين ينادون بالعودة الى النظام الاقتصادي أيام الخلفاء الراشدين . ذلك أن هذا النظام ليس الا مجرد نموذج لتطبيق اسلامي . حقا قد يكون التطبيق الاقتصادي الاسلامي في عهد الخلفاء الراشدين هو تطبيق نموذجي لمبادئ الاسلام واصوله الاقتصادية . ولكنه تطبيق نموذجي حسب ظروف ذلك العصر . وأنه بعد أن اتسع النشاط الاقتصادي وتنوعت صورته وتشابكت المصالح المادية وتعمقت الحياة الاجتماعية ، فقد لا يصلح هذا النموذج الاقتصادي ليعكم مجتمعنا الاسلامي المعاصر . وان الاقتصاديين المسلمين مطالبون دائما بايجاد الصيغة الملائمة لكل مجتمع لافعال المبادئ والاصول الاقتصادية الاسلامية (١٠) .

ومن هنا ندرك أيضا خطأ بعض المجتمعات الاسلامية حين تتصور أن الاقتصاد الذي تتبعه هو - دون غيره - التعبير الحقيقي عن الاسلام . ذلك أن تعدد التطبيقات الاقتصادية هو من لوازم المذهب الاقتصادي الاسلامي . وذلك بسبب اختلاف ظروف كل مجتمع ، ويكون الحكم على تطبيق اقتصادي معين بأنه اسلامي مرده مدى الالتزام بأصول الاسلام وسياسته الاقتصادية .

على أنه مهما تعددت النماذج أو التطبيقات الاقتصادية الاسلامية ومهما اتسع الخلاف بينها ، فهو اختلاف في الفروع والتفاصيل لا في المبادئ والاصول إذ كلها تستمد من معين واحد . هو نصوص القرآن والسنة . ومن هنا كان الحديث النبوي ( اختلاف علماء امتي رحمة ) ( ١١ ) ، وهو ما عبر عنه شيخ الاسلام ابن تيمية أدق تعبير بقوله انه ( اختلاف تنوع لا اختلاف قضاء ) ( ١٢ ) .

وعليه فقد يتوسع أحد المجتمعات الاسلامية في الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة ، فلا يتحول الى مجتمع اشتراكي يدور في فلك المعسكر الشرقي ، كما قد يضيق آخر من الملكية العامة لحاب الملكية الخاصة ، فلا يتحول الى مجتمع رأسمالي يدور في فلك المعسكر الغربي .

ولكن يظل الاقتصاد في كلا المجتمعين اسلاميا طالما لم يخرج عن المبدأ الاقتصادي الاسلامي من حيث الابقاء على الملكيتين الخاصة والعامة . وما الخلاف بينهما الا خلاف تطبيق بحسب ظروف الزمان والمكان .

## المطلب الثاني

### الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة أو

#### خاصة التوفيق والموازنة بين المصالح المتضاربة

يهدف كل مذهب أو نظام اجتماعي أو اقتصادي الى تحقيق المصلحة بجلب النفع ودفع الضرر . ولكن المصلحة قد تكون خاصة أو عامة ، وقد تتعارضان . ومن هنا تختلف المذاهب والنظم الاجتماعية والاقتصادية بحسب سياستها من هاتين المصلحتين :

( أ ) فبعضها كالمذهب الفردي : والنظم المتفرعة عنه كالرأسمالية ، تجعل الفرد هدفها فتهتم بمصلحته أولا وتقدمه على المجتمع .

( ب ) وبعضها كالمذهب الجماعي : والنظم المتفرعة عنه كالاشتراكية ، تجعل المجتمع هدفها فتهتم بمصلحته أولا وتقدمه على الفرد .

( ج ) وينفرد الاسلام منذ البداية : بمذهبية اقتصادية متميزة ، لا تركز أساسا على الفرد شأن المذهب الفردي والنظم المتفرعة عنه ، ولا على المجتمع فعسب شأن المذهب الجماعي والنظم المتفرعة عنه ، وإنما قوامها التوفيق والموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع . وهو ما قد يعبر عنه بأنه أيديولوجية أو مذهبية وسط أخذنا من قوله تعالى ( وكذلك جعلناكم أمة وسطا ) ( ١٣ ) ، وقوله صلى الله عليه وسلم ( إياكم والفلو فإننا أهلك من كان قبلكم الفلو ) ( ١٤ ) .

وبهنا هنا أن نبين أن هذه الوسطية والتي تعني الاعتدال والملاومة ، ليست وسطية حسابية مطلقة في كافة نواحي الحياة ، بل هي وسطية اجتماعية نسبية . إذ الاعتدال وهو سمة الاسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة ، لا يمكن أن يوضع في قالب جامد أو صيغة محددة ، ولكنه أمر اجتهادي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان .

غير أنه في الظروف الاستثنائية أو غير العادية كحالات الحروب أو المجاعات أو الأوبئة ، حيث يتعذر التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة فإنه بأجماع تضحي المصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة . تلك المصلحة الأخيرة التي هي حق الله تعالى الذي يعلو فوق كل الحقوق .

ونخلص من ذلك الى ثلاثة حقائق رئيسية :

- ١ - مناط الاقتصاد الاسلامي هو المصلحة .
- ٢ - التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في حالة التعارض .
- ٣ - تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في حالة عدم امكان التوفيق .

ونوضح ماتقدم باختصار فيما يلي :

### أولاً : مناط الاقتصاد الاسلامي هو المصلحة

فالاقتصاد الاسلامي . شأن الاسلام كله . مناطه هو المصلحة . وقد عبر عن ذلك الاصوليون أي علماء أصول الفقه الاسلامي بقولهم ( حيث وجدت المصلحة فثم شرع الله ) . ويقول فضيلة أستاذنا المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه السياسة الشرعية ( انما تربط جميع الأحكام بالمصالح اذ العاية منها جلب المنافع ودرء المفاسد . حتى ان الرسول كان ينهى عن الشيء لمصلحة تقتضيه ثم يبيحه اذا تغيرت الحال وصارت المصلحة الى ابعاده ) . فغاية الشرع هو المصلحة . والسبيل الى تحقيق المصالح حيث لا نص من قرآن أو سنة هو اجتهاد الراي ( ١٥ ) .

وتحقيق المصالح يختلف باختلاف الظروف . فما يعتبر مصلحة في ظروف معينة . لا يعتبر كذلك في ظروف أخرى . وفي هذا المعنى يقول الامام الشاطبي في كتابه الموافقات ( ان الشأن في معظم المنافع والمضار ان تكون اضافية لا حقيقية . فهي منافع ومضار في حال دون حال . وبالنسبة الى شخص دون شخص . أو وقت دون وقت ( ١٦ ) .

وترتب المصالح التي يتصدها الشارع بحسب أهميتها . فيقدم ما هو ضروري على ما هو حاجي . ويقدم ما هو حاجي على ما هو تحسيني . بل ان الضرورات ليست في مرتبة واحدة . فلا يراعى ضرورة اذا كان في مراعاته اخلال بضروري أهم منه . وبالمثل . الحاجيات والتعسينات . ومن ثم فقد أبيح شرب الخمر اذا اضطر اليها كظماً شديد معاقفة على النفس ولم يراع حفظ العقل . لأن حفظ النفس ضروري أهم من ضرورة حفظ العقل . وأبيح كشف العورة اذا اقتضى هذا علاج طبي لأن ستر العورة تحسيني والعلاج ضروري .

ولعل ذلك هو السبب في معاداة الاسلام لعبادة الترف أو الرفاهية الغالي فيها . لا سيما حين لا تتوافر للبعض الضرورات الأساسية . وهو ما كان دائماً الخليفة عمر بن الخطاب مردداً قوله تعالى ( وبشر معطلة وقصر مشيد ) ( ١٧ ) .



## ثانيا : التوفيق بين

### مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في حالة التعارض

( ا ) الاقتصاد الرأسمالي : يجعل الفرد هدفه فيهم بمصلحته أولا ويقدمه على المجتمع . ومن ثم فهو يمنحه الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاقتصادي وفي التملك واستعمال الملكية . وهو يبرر ذلك بأنه حين يرمي مصلحة الفرد وحدها انما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الجماعة . اذ ليس المجتمع الا مجموعة افراد مجتمعين .

واذا كانت هذه السياسة الاقتصادية قد أدت الى مزايا أهمها : احلاق الباعث الشخصي والمبادرة الفردية وبواعت الرقي . فضلا عن انطلاق النشاط الاقتصادي وتعدد وسرعة نموه . الا أنها أدت الى مساوئ أهمها : اتجاه النشاط الاقتصادي الى تحقيق أكبر قدر من الربح بغض النظر عن الحاجات العامة الأساسية . وانتشار البطالة والأزمات الاقتصادية . فضلا عن أن افراد المجتمع ليسوا على درجة واحدة من الكفاية أو الذكاء أو القدرة مما أدى الى سيطرة الأقوياء وانتشار الأقلية بخبرات المجتمع . وبالتالي سوء توزيع الثروة أو الدخل وتفاقم ظاهرة التفاوت والصراع بين الطبقات .

(ب) أما الاقتصاد الاشتراكي : فهو يجعل المجتمع هدفه فيهم بمصلحته أولا ويقدمه على الفرد . ومن ثم تدخلت الدولة في كل نشاط اقتصادي ومنعت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وهو يبرر ذلك بأنه حين يرمي مصلحة المجتمع وحدها انما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الفرد . اذ الفرد لا يعيش الا في مجتمع وأن قيمته هي بحسب قيمة مجتمعه وأن تقدمه وتفتح ملكاته هي بحسب درجة نمو هذا المجتمع وتطوره .

واذا كانت هذه السياسة الاقتصادية الاشتراكية قد أدت الى مزايا أهمها : ضمان اشباع الحاجات العامة وتنظيم الانتاج وتلافي البطالة والأزمات الاقتصادية . فضلا عن رعاية مصلحة الأغلبية العاملة ومعالجة سوء توزيع الثروة . الا أنها أدت الى مساوئ أهمها : ضعف الحوافز الشخصية والمبادرات الفردية وبواعت الرقي الاقتصادي . فضلا عن الضغوط المختلفة والتعقيدات الادارية وتحكم البيروقراطية وضياع الحرية الشخصية التي هي جوهر الحياة الانسانية .

(ج) أما الاقتصاد الاسلامي : فان له سياسته المتميزة التي لا تركز أساسا على الفرد شأن الاقتصاد الرأسمالي . ولا على المجتمع شأن الاقتصاد

الاشتراكي ، وانما هي ترمي المصلحتين الخاصة والعامة وتعاول الموازنة بينهما . واساس ذلك عنده هو أن كلا المصلحتين الخاصة والعامة يكمل كلاهما الآخر . وفي حماية أحدهما حماية للآخر . ومن ثم كفل الاسلام كافة المصالح الخاصة والعامة ، وحقق مزايا رعاية كل منهما ، وخلص من مساوئ اعداد أحدهما .

فقوم المذهبية ( الايديولوجية ) الاقتصادية الاسلامية هو حفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . وهذا ما عبرت عنه الآية الكريمة بقوله تعالى : ( لا تظلمون ولا تظلمون ) ( ١٨ ) وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : ( لا ضرر ولا ضرار ) ( ١٩ ) . وقد أعطانا الرسول صلى الله عليه وسلم صورة بسيطة ولكنها عميقة المعنى في التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة بقوله : ( ان قوما ركبوا سفينة فافتسموا ، فصار لكل منهم موضع ، فنقر رجل منهم موضعه بفأسه ، فقالوا له ماذا تصنع ، قال هذا مكاني اصنع فيه ما اشاء ، فان اخذوا على يده نجا ونجوا . وان تركوه هلك وهلكوا ) ( ٢٠ ) .

وتطبيقا لذلك فان الحلول الاقتصادية الاسلامية تتميز عن غيرها من الحلول الرأسمالية او الاشتراكية ، بأنها شرعة التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . ويظهر أثر ذلك عند مقارنة كيفية معالجة الاقتصاد الاسلامي وغيره من الاقتصاديات الوضعية السائدة رأسمالية كانت او اشتراكية ، لمختلف القضايا والمشكلات الاقتصادية من انتاج وتوزيع وتنمية ومدى الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . مما لا يتسع نطاق هذا البحث لبياناه ويرجع فيه الباحث الراغب في المزيد والتفاصيل الى مؤلفنا ( المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ) .

وجدير بالذكر أنه من الغلط الكبير محاولة العاق الاقتصاد الاسلامي بأحد الاقتصاديين السائدين الرأسمالي او الاشتراكي ، او تصور الايديولوجية ( المذهبية ) الاقتصادية الاسلامية بأنها مزاج مركب بين الفردية ( الرأسمالية ) وبين الجماعة ( الاشتراكية ) تأخذ من كل منهما جانباً . وانما هو اقتصاد متميز ، له ايديولوجية اقتصادية منفردة تقوم على مفاهيم مختلفة عن تلك التي تقوم عليها الرأسمالية او الاشتراكية . واذا كان في المذهبية الاقتصادية الاسلامية ، فردية ، ، فهي فردية تختلف عن كل فردية الرأسمالية ، او لا تذهب الى اقرار الحرية المطلقة للفرد في النشاط الاقتصادي وفي استعمال الملكية . واذا كان في هذه المذهبية جماعية ، ، فهي جماعية تختلف عن جماعية الاشتراكية ، او لا تسلم

بحق الدولة المطلق في التدخل في النشاط الاقتصادي أو الحد من الملكية الخاصة . ولا توصف الحلول الاقتصادية لمختلف مشكلات العصر بأنها إسلامية إلا بقدر ما تحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة موافقة بينهما دون اهدار أحدهما .

حقاً قد يتداخل الاقتصاد الإسلامي مع غيره من المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية . وقد تنفجر بعض الحلول أو التطبيقات الاقتصادية الإسلامية مع غيرها من الحلول الرأسمالية أو الاشتراكية . فلا يعني ذلك اقتباس الاقتصاد الإسلامي من غيره . طالما الثابت أن هذا التدخل أو التوافق عارض وفي التفاصيل . بحيث يظل الاقتصاد الإسلامي متميزاً بسياسة المنفردة وتظل حلوله متميزة بأصولها الخاصة ( ٢١ ) .

### ثالثاً : تقديم المصلحة العامة على

#### مصلحة الفرد في حالة عدم امكان التوفيق

وإذا كان قوام أيديولوجية الاسلام الاقتصادية هي التوفيق أو الموازنة أو الملاءمة بين المصلحتين الخاصة والعامة . إلا أنه إذا تعذر هذه الملاءمة لظروف غير عادية كحالة الحرب أو المجاعات أو الأوبئة . فإنه بالاجتماع يضحى بالمصلحة الخاصة وتقدم المصلحة العامة باعتبارها حق الله تعالى الذي يعلو فوق كل الحقوق . وهذا ما يعبر عنه الأصوليون بقولهم ( يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ) . أو قولهم ( يتحمل الضرر الأدنى لدفع الأعلى ) . أو قولهم ( إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما ) .

ولا شك أنه في مثل هذه الأحوال الاستثنائية وهي حالات الحروب والمجاعات والأوبئة . قد يتجاوز التطبيق الاقتصادي الإسلامي أكثر المذاهب والنظم الجماعية تطرفاً . وليس معنى ذلك أن الاسلام يتفق مع هذه المذاهب والنظم . طالما الثابت أن مثل هذا الحل لا يكون إلا في الظروف غير العادية . أي لا يلجأ إليه إلا استثناءً وكعلاج مؤقت وبقدر الضرورة .

وعليه فأننا نرى أنه في المجتمعات الفقيرة التي يخلب على أفرادها الضياع والحرمان . لا يجوز لمسلم أن يحصل على أكثر من كفايته . ويتمين على الدولة الإسلامية أن تتدخل لتأخذ من فضول الأغنياء بالقدر الذي يوفر لكل مواطن حد الكفاية . وأنه متى توافر حد الكفاية لكل مواطن في المجتمع الإسلامي . فإنه طبقاً للحدث النبوي : ( لا بأس بالفني لمن اتقى ) ( ٢٢ ) .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم وأن نحدد نطاق الأمانة الكريمة :

( يسألونك ماذا ينفقون ، قل العفو ) ( ٢٣ ) ، والعفو هنا هو الفضل وكل ما زاد عن الحاجة . وكذلك قول الرسول عليه السلام في حالة سفر : ( من كان له فضل زاد فليمد به على من لا زاد له ) ( ٢٤ ) ، ويضيف الرواة أن الرسول عليه السلام ذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل . وقول عمر بن الخطاب عام المجاعة : لو لم أجد للناس ما يسهمون إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسمهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحياة ، لفعلت فانهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم ) ( ٢٥ ) . ونستطيع أيضا أن ندرك ماهية تلك الاجراءات الخاصة التي أقرها جمهور الفقهاء لنزع الملكية الخاصة لتوسيع المساجد أو للمنفعة العامة ، وكتمير الخليفة عمر بن الخطاب لبعض السلع ومصادرتها لصالح بيت المال كل زيادة غير معقولة في أموال ولاته بما فيهم سعد بن أبي وقاص بطل القادسية وخالد الرسول عليه السلام وأبو هريرة صاحب الرسول والمحدث المشهور ( ٢٦ ) ، ومذهب إليه الامام مالك بأنه ( يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم ) ( ٢٧ ) ، ومذهب إليه الامام ابن حزم بأنه ( إذا مات رجل جوعا في بلد اعتبر أهله قتلة وأخذت منهم دية القتيل ) ( ٢٨ ) ، ومذهب إليه الامام الشافعي بأنه ( إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم ، فلامام إذا كان عدلا أن يوظف على الأغنياء - أي يفرض عليهم ضرائب - ما يراه كافيا لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال ... ووجه المصلحة هنا ظاهر بأنه لو لم يفعل الامام ذلك بطلت شوكة وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار ) ( ٢٩ ) .

### المطلب الثالث

#### الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية

أو

#### خاصة الاحساس بالله تعالى ومراقبته في مباشرة النشاط الاقتصادي

في كافة النظم الاقتصادية الوضعية ، فردية كانت أو جماعية ، يقتصر النشاط الاقتصادي على تحقيق المصالح المادية سواء كانت هذه المصالح المادية هي تحقيق أكبر قدر من الربح كما هو الشأن في الاقتصاد الرأسمالي ، أو اشباع الحاجات العامة وتحقيق الرخاء المادي كما هو الشأن في الاقتصاد الاشتراكي . فالنشاط الاقتصادي ذو صبغة مادية بحتة ، وإن اختلفت صورته باختلاف النظام المطبق رأساليا كان هذا النظام أو اشتراكيا .

أما في الاقتصاد الاسلامي ، فإن النشاط الاقتصادي وإن كان ماديا بطبيعته ، إلا أنه مطبوع بطابع ديني أو روحي . هذا الطابع قوامه الاحساس بالله تعالى وخشيته وابتغاء مرضاته . وأساس ذلك أنه بحسب الاسلام لا يتعامل الناس بعضهم مع بعض فحسب ، وإنما يتعاملون أساسا مع الله تعالى . فإذا كانت الاقتصاديات الوضعية تقوم على أساس المادة ، وهي وحدها التي تصوغ علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، فإن الأساس في الاقتصاد الاسلامي هو الله سبحانه وتعالى وإن خشيته وابتغاء مرضاته والتزام تعاليمه هي التي تصوغ علاقات الأفراد بعضهم ببعض .

ويترتب على هذه الخاصة الثالثة للاقتصاد الاسلامي ، والتي تقوم على أساس الاحساس بالله تعالى ومراقبته في كل نشاط اقتصادي ، عدة آثار ينفرد بها هذا الاقتصاد نجملها فيما يلي :

- ١ - الطابع الايماني والروحي للنشاط الاقتصادي .
- ٢ - ازدواج الرقابة وشمولها .
- ٣ - تسمي هدف النشاط الاقتصادي .

ونوضح ماتقدم باختصار فيما يلي :

### أولا : الطابع الايماني والروحي للنشاط الاقتصادي

في ظل النظم الاقتصادية الوضعية ، رأسمالية كانت أو اشتراكية ، لا يتجاوز النشاط الاقتصادي حدود المادة . وخطأ هذه النظم أنها تصورت الانسان مادة فحسب ، وأن حقيقة العالم تنحصر في ماديته ، وأن الكسب المادي أو الكفاية المادية هي كل حياة البشر . ومن ثم كان هذا الفراغ الروحي أو ذاك الافلاس النفسي الذي تعانيه المجتمعات التي تدبر بهذه النظم . وكلنا يعلم أن الدول الاسكندنافية ، وهي من أكثر وأسبق دول العالم في التقدم المادي ، تنتشر فيها ظاهرة الانتحار .

أما الاقتصاد الاسلامي ، فإنه إلى جانب ايمانه بالعامل المادي ، وإن النشاط الاقتصادي لا يمكن إلا أن يكون ماديا . إلا أنه لا يفتسل الجانب الروحي في الكيان البشري . وكل مايفعله الاسلام بهذا الغرض . هو أن ينتج المرء بنشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته . إذ يقول الله تعالى : ( لا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم ) ( ٣٠ ) ، ويقول الرسول عليه السلام : ( إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ماكان

خالصا وابتغى به وجهه ) ( ٣١ ) ، إذ الأمر كما يقول الحديث النبوي :  
 ( انما الأعمال بالنيات ) ( ٣٢ ) ، وهو ما عبر عنه الأصوليون بقولهم  
 ( الأمور بمقاصدها ) .

ولا شك أن هذا التوجه بالنشاط الاقتصادي الى الله تعالى ، ليس  
 مقصورا لذاته ، فانه تعالى لا ينفعه ولا يضره أن يتجه اليه الناس بتشاطهم  
 الاقتصادي أو لا يتجهون ( ان الله لغني عن العالمين ) ( ٣٣ ) . وانما قيمة  
 هذا التوجه انه حماية للفرد من نفسه ( ان الذين لا يؤمنون بالأخرة  
 زيننا لهم أعمالهم فهم يمسهون ) ( ٣٤ ) ، وهو صمام أمان لسلامة النشاط  
 الاقتصادي بل هو الوسيلة الفعالة لصلاح الفرد والمجتمع ( وذلك خير للذين  
 يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون ) ( ٣٥ ) . وصدق الله العظيم :  
 ( يا أيها الناس اتقوا الله ، واتقوا الله هو الغني الحميد ) ( ٣٦ ) ،  
 وقوله تعالى : ( لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ، ولكن يناله التقوى  
 منكم ) ( ٣٧ ) .

ومؤدى ذلك أن ثمة عاملا مميزا في الاقتصاد الاسلامي ، هو الاتجاه  
 بالنشاط الاقتصادي الى الله سبحانه وتعالى ، مما يضفي على ذلك النشاط  
 الطابع الايماني والروحي ، وشعور الرضا والاملئتان . وهنا تبرز نقطة  
 هامة كثيرا ما تدق على الكثيرين ومنهم المتخصصين ، وهي أن الاسلام لا يعرف  
 الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي ، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو  
 أخروي . فكل نشاط مادي أو دنيوي ، هو في نظر الاسلام عبادة ، طالما كان  
 مشروعا وكان يتجه به الى الله تعالى . فليس صحيحا أن هناك صراعا بين  
 الدين والدنيا . أو أن هناك مجالا لكل من النشاط الدنيوي والنشاط  
 الأخروي . فالاسلام لا يعترف بهذا الفصل الميتافيزيقي بين الحاجات المادية  
 أو الروحية ، وذلك التمييز المصطنع بين الأنشطة الدنيوية أو الأخروية  
 الا على أساس مشروعية العمل وابتغاء وجه الله . ويحكي أن بعض الصحابة  
 رأى شأبا قويا يسرع الى عمله فقال بعضهم ( لو كان هذا في سبيل الله )  
 فرد الرسول عليه السلام : ( لا تقولوا هذا ، فانه ان كان خرج يسعى على  
 ولده صغارا فهو في سبيل الله ، وان كان خرج يسعى على أبوين شيخين  
 كبيرين فهو في سبيل الله ، وان كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل  
 الله . وان كان خرج رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان ) ( ٣٨ ) .

أكثر من ذلك فإن علامة الايمان الصحيح في الاسلام ، هو العمل  
 النافع الذي يعود بالصالح على المجتمع . فانه سبحانه وتعالى يقول :  
 ( وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ) ( ٣٩ ) ، ويقول

( لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس ) ( ٤٠ ) . ويردد الرسول عليه السلام أن السبيل الفعال للتقرب الى الله تعالى والفوز برضاه هو بمحبة عباده ومساعدتهم وان ( منزلتك عند الله بقدر منزلتك عند الناس ) وان : ( احب الناس الى الله انفعهم للناس ) ( ٤١ ) . وقد اراد احد الصحابة الخلوة والاعتكاف لذكر الله تعالى فقال له الرسول عليه السلام ( لا تفعل فان مقام احدكم في سبيل الله - أي في سبيل المجتمع - افضل من صلاته في بيته سبعين عاما ) ( ٤٢ ) . فالايمان في الاسلام ليس ايمانا مجردا ABSTRAIT ولكنه ايمان معهود GONCRET مرتبط بالعمل والانتاج ، ومرتببط بالعدل وحسن التوزيع ، ويرتبط بحسن المعاملة ومد يد المعونة للغير ، أي مرده في النهاية نفع المجتمع . ومن ثم كان تأكيد الرسول عليه السلام بأن ( رهبانية الاسلام هي الجهاد في سبيل الله ) ، أي في سبيل المجتمع ، مجتمع المثقين الذي هو مجتمع الانتاج والخدمات .

فالروحانية في الاسلام هي العمل الصالح بابتغاء وجه الله تعالى . ورحم الله عمر بن الخطاب حين كان يردد : ( والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل ، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة ) .

## ثانيا : ازدواج الرقابة وشمولها

في ظل النظم الاقتصادية الوضعية ، الرقابة في مباشرة النشاط الاقتصادي هي أساسا رقابة خارجية مناهضا القانونية .

وفي ظل الاقتصاد الاسلامي ، فانه الى جانب رقابة القانون او الشريعة ، يحرص في نفس الوقت على اقامة رقابة أخرى ذاتية أساسها عقيدة الايمان بالله وحساب اليوم الآخر . ولا شك أن في ذلك ضمانا قوية لسلامة السلوك الاجتماعي وشرعية النشاط الاقتصادي ، لشعور الفرد المؤمن بأنه اذا استطاع أن يفلت من رقابة ومساءلة القانون او الشريعة ، فانه لن يستطيع أن يفلت من رقابة ومساءلة الله تعالى . ومن هنا كان أساس المسؤولية في الاسلام : ( أن اعبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فانه يراك ) ( ٤٣ ) . وكان تأكيد الرسول عليه السلام بأنه : ( لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ) ( ٤٤ ) .

ومؤدى ذلك أن ثمة عاملا مميزا في الاقتصاد الاسلامي ، هو اعتداده بالوازع الديني في توجيه النشاط الاقتصادي باستشعار المسلم رقابة الله

تعالى في كل تصرف من تصرفاته ومسئوليته عنه ، بحيث يلتزم المسلم تعاليم الاسلام الاقتصادية تلقائيا بباعث العقيدة والايمان ، أي عن رغبة واختيار بغير حاجة الى سلطان لانفاذه . وهذا يعكس ما هو سائد في النظم الاقتصادية الوضعية حيث لا تهتم بل ينكر بعضها الوازع الديني في توجيه النشاط الاقتصادي . ويبدو أثر ذلك في محاولة الكثيرين في كل هذه النظم التهرب من التزاماتهم أو الانحراف بنشاطهم الاقتصادي كلما غفلت عين الدولة أو عجزت أجهزتها عن رقابتهم ومساءلتهم .

### ثالثا : تسامي هدف النشاط الاقتصادي

في كافة النظم الاقتصادية الوضعية ، المصالح المادية سواء كانت في صورة تحقيق أكبر قدر من الربح ( كالنظم الفردية أو الرأسمالية ) أو تحقيق الكفاية وأرخاء المادي ( كالنظم الجماعية أو الاشتراكية ) ، هي مقصودة لذاتها . وقد أدى ذلك الى هذا الصراع المادي المسور الذي تعاني منه المجتمعات الرأسمالية . والى اتجاه التحكم والسيطرة الذي هو طابع المجتمعات الاشتراكية . وأنه رغم ما حققه الاقتصاد المادي السائد في العالم . رأسمالياً كان أو اشتراكياً . من مكاسب ورخاء مادي . إلا أن هذه المكاسب وذلك الرخاء أصبح هو في ذاته مهدداً بالضياح بحكم هذا الصراع العنيف الدائر بين ذات هذه النظم الاقتصادية المادية . طالما أن المادة فيها مقصودة لذاتها .

وفي الاقتصاد الاسلامي . المصالح المادية وإن كانت مستهدفة ومقصودة . إلا أنها ليست مقصودة لذاتها لقوله تعالى : ( أما من ظنى وأثر الحياة الدنيا فإن الجعيم هي المأوى ) (٤٥) وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : ( تمس عبد الدينار وعبد الدرهم ) (٤٦) . وإنما كوسيلة لتحقيق الفلاح والسعادة الانسانية . ذلك أنه بحسب التصور الاسلامي . الدنيا هي مزرعة الآخرة . والإنسان هو خليفة الله في أرضه ( انني جاعل في الأرض خليفة ) (٤٧) . وأنه مطالب دائماً بأن يرتفع الى مستوى الخلافة بتعمير الدنيا وإحيائها وتسخير طاقاتها لخدمة الأجيال البشرية بقوله تعالى : ( هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ) (٤٨) أي كلفكم بممارستها . وقوله تعالى : ( وسفر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه ) (٤٩) فالمال في الاسلام ليس غاية في ذاته . والمسلم إذا كان مكلفاً بطلب المال وتشيريه وتنميته . فهو لا يطلبه لذاته وإنما باعتباره وسيلة الفعالة في رحلته الى الله تعالى : ( يا أيها الإنسان انك كادح الى ربك كدحاً فملاقه ) (٥٠) وقوله تعالى ( ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ) (٥١) . وقول



الرسول عليه الصلاة والسلام : ( نعم المال الصالح للعبد الصالح ) ( ٥٢ ) ،  
وصدق الرسول الكريم ( ان الدنيا حلوة خضرة وان الله مستخلفكم فيها  
فتأخروا كيف تعملون ) ( ٥٣ ) . بل لقد ذهب الرسول عليه السلام في تصويره  
لحرص الاسلام على الانتاج والتميز قوله : ( اذا قامت الساعة وفي يد  
أحدكم فسيلة - أي شتلة - فاستطاع ألا تقوم حتى يفرسها ، فليفرسها فله  
بذلك اجر ) ( ٥٤ ) .

ومؤدى ذلك أن ثمة عاملا معيذا في الاقتصاد الاسلامي . هو أن المادة  
وان كانت مطلوبة . الا أنها ليست مقصودة لذاتها . كما أن الهدف من  
النشاط الاقتصادي هو تعمير الدنيا وحياتها وان ينعم الجميع بخيراتها .  
وليس هو التحكم أو السيطرة الاقتصادية أو استثمار فئة أو دول معينة  
بعبيرات الدنيا كما هو الشأن في كافة الاقتصاديات الوضعية السائدة رأسمالية  
كانت أو اشتراكية .

- ١ - انظر مقالنا السابق بمجلة الدارة ( نحو اقتصاد اسلامي : المنهج والفهوم ) والمنشور بمجدها الصادر في ربيع ثان سنة ١٣٩٨ ص ١٨٤ وما بعدها .
- ٢ - انظر بحثنا بعنوان ( المذهب الاقتصادي في الاسلام ) . والمقدم للمؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي والمنعقد بمكة المكرمة في الفترة من ٢١ الى ٢٦ صفر ١٣٩٩هـ الموافق ٢١ الى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ .
- ٣ - سورة العنبر . الآية رقم ٧ .
- ٤ - رواء البخاري ومسلم .
- ٥ - انظر بحثنا باللغة الفرنسية عن الملكية في الاسلام . والمنشور بمجلة مصر المعاصرة العدد ٢٣١ السنة ٥٩ يناير سنة ١٩٦٨م والعنوان  
La Propriété En Islam
- ٦ - انظر مؤلف فضيلة الاستاذ الشيخ محمد ابو زهرة عن الاسام ابن حزم . طبعه ١٩٥٤م ص ٥١١ وما بعدها .
- ٧ - انظر بحثنا المنشور بمجلة ادارة اضايا الحكومة بالقاهرة سنة ١٩٦٧ بعنوان ( ذاتية الاسلام ) .
- ٨ - انظر بحثنا بالفرنسية في موضوع مشكلة تغلف العالم الاسلامي  
Problème de la Décadence de monde Musulman  
والمنشور سنة ١٩٦٩ بمجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة .
- ٩ - انظر فضيلة الاستاذ محمد باقر الصدر في كتابه الاقتصاد ص ٢٩٦ من الطبعة الثالثة دار الفكر بيروت سنة ١٩٦٩ . وانظر ايضا الدكتور محمد عبد الله العربي في بحثه الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد المعاصر ص ٣٠١ من كتاب مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الصادر في اكتوبر ١٩٦٦ .
- ١٠ - انظر كتابنا ( المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ) . طبعه سنة ١٩٧٢ . لناشره دار النهضة العربية بالقاهرة . ص ١٣ .
- ١١ - انظر الجامع الصغير للسيوطي .
- ١٢ - انظر فتاوى ابن تيمية جزء ٦ ص ٥٨ وجزء ١٣ ص ٣٤ .
- ١٣ - سورة البقرة . الآية رقم ١٣٤ .
- ١٤ - انظر مستند الامام احمد بن حنبل . تعليق الشيخ شاكر . الجزء ١٥ تحت رقم ٣٢٤٨ .
- ١٥ - انظر فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاق . في كتابه السياسة الشرعية . طبعه القاهرة الطبعة السلفية سنة ١٣٥٠هـ . ص ٦ . ٧ .
- ١٦ - انظر الموافقات للامام الشاطبي الجزء الثاني ٢٠٩ و ٢٤١ و ٢٦٨ و ٢٠٦ .
- ١٧ - سورة الحج الآية رقم ٤٥ .
- ويرجع في شرح ذلك الى الدكتور سليمان الطماوي . في كتابه عمر بن الخطاب واصول السياسة والادارة الحديثة . الطبعة الاولى سنة ١٩٦٩ . لناشره دار الفكر العربي . ص ٤٩٤ .
- ١٨ - سورة البقرة الآية ٢٧٨ .
- ١٩ - مستند الامام احمد بن حنبل .
- ٢٠ - البخاري والترمذي .
- ٢١ - انظر كتابنا ( المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ) . طبعه ١٩٧٢ لناشره دار النهضة العربية بالقاهرة . ص ١٧٤ .
- ٢٢ - رواء الحاكم في المستدرک .
- ٢٣ - سورة البقرة . الآية ٢١٩ .
- ٢٤ - رواء مسلم .
- ٢٥ - انظر الدكتور سليمان الطماوي . عمر بن الخطاب واصول السياسة والادارة الحديثة . مرجع سابق .
- ٢٦ - انظر الدكتور سليمان الطماوي . مرجع سابق .

- ٢٧ - انظر تفسر الامام القرطبي لأية ( ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ) .
- ٢٨ - انظر الداعية الاسلامي الشيخ محمد الغزالي . في كتابه الاسلام والأوضاع الاقتصادية . الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٢ . ص ١٢٠ .
- ٢٩ - انظر كتاب الاعتصام للامام الشافعي . جزء ٢ . ص ٢٩٥ .
- ٣٠ - سورة العنبر . الآية رقم (١٩) .
- ٣١ - أخرجه أبو داود والنسائي .
- ٣٢ - أخرجه البخاري ومسلم .
- ٣٣ - سورة المتكوت . الآية رقم (٦) .
- ٣٤ - سورة النمل . الآية رقم (٤) .
- ٣٥ - سورة الروم . الآية رقم (٢٨) .
- ٣٦ - سورة فاطر . الآية رقم (١٥) .
- ٣٧ - سورة الحج . الآية رقم (٣٧) .
- ٣٨ - انظر الامام السيوطي في الجامع الصغير .
- ٣٩ - سورة التوبة . الآية رقم ١٠٥ .
- ٤٠ - سورة النساء . الآية رقم (١١٤) .
- ٤١ - الحاكم في المستدرك .
- ٤٢ - الحاكم في المستدرك .
- ٤٣ - انظر مسند الامام أحمد بن حنبل . تعقيق الشيخ شاكر . الجزء التاسع تحت رقم ٦١٦٥ .
- ٤٤ - أخرجه البخاري ومسلم .
- ٤٥ - سورة النازعات . الآية من (٣٧) الى (٣٩) .
- ٤٦ - أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .
- ٤٧ - سورة البقرة . الآية (٣) .
- ٤٨ - سورة هود . الآية (٦١) .
- ٤٩ - سورة الجاثية . الآية (١٣) .
- ٥٠ - سورة الانشقاق . الآية (٦) .
- ٥١ - رواه أحمد والطبراني .
- ٥٢ - رواه أحمد والطبراني .
- ٥٣ - المستدرك للحاكم .
- ٥٤ - أخرجه البخاري وأحمد بن حنبل .